

إسرائيل مجدداً: لا حل في سوريا إلا بإسقاط الأسد

ليست مفاجئة مطالبات إسرائيل باستقالة بشار الأسد وإخراج سوريا من محور المقاومة، شرطاً لإنهاء الحرب، بل يأتي ذلك انعكاساً واستكمالاً لسلسلة مواقف رسمية سابقة، بدءاً من رأس الهرم السياسي، وصولاً إلى الاستخبارات العسكرية، هذا المطلب صار أكثر إلحاحاً الآن في تلك الأيبي وعواصم إقليمية، في ضوء إخفاء الرهانات لتطويع سوريا وإخراجها من الصراع مع إسرائيل

علي حيدر

لم يكشف وزير الأمن الإسرائيلي، ليفي ليفي، عن موقفه الجديد، بل بدأ يتصل بحقيقة التوجهات والأولويات الإسرائيلية في الساحة السورية، عندما أكد ضرورة أن تنتهي الحرب السورية بـ«إسقاط الأسد وإخراج إيران»، ما يعني عملياً إخراج سوريا من معادلة الصراع مع إسرائيل، ومن محور المقاومة، إنما يأتي موقفه الذي أدلى به أمام مؤتمر «سابان»، امتداداً لمواقف رسمية سابقة على لسان أعلى رأس الهرم السياسي، وأيضاً رئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء هرتسي هليفي.

مع ذلك، حرص ليفي على استكمال صورة الموقف الرسمي الإسرائيلي عبر تسمية المطالب بعناوينها التي تناولها من سبقه بأساليب تعبير متعددة، فقد سبق أن حذر رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، في أكثر من مناسبة، من مفاعيل القضاء على تنظيم «داعش» المصلحة محور المقاومة، قائلاً إن «القضاء على داعش وترك إيران... يعني الانتصار في المعركة وخسارة الحرب».

أيضاً حدّد نتنياهو أمام الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في نيسان الماضي، بأن خطوط إسرائيل الحمر تنبغي مراعاتها في أي صيغة تسوية مستقبلية، وهي تتمحور حول ضرورة ألا تكون سوريا جزءاً من محور المقاومة، بصفقتها دولة داعمة لحزب الله في لبنان، أو حتى قوة معادية لإسرائيل. وكان التعبير الذي استخدمه نتنياهو في سياق الحديث مع بوتين أن «إسرائيل خطوياً حمراً

موقف ليفي هو امتداد لمواقف نتنياهو والاستخبارات العسكرية (اف ب)

«إسقاط الرئيس الأسد وإخراج إيران». على هذه الخلفية، طالب ليفي بأن تكون الولايات المتحدة، في ظل رئاسة دونالد ترامب، أكثر فعالية في إنهاء الصراع في سوريا، لأنها الطرف الوحيد، وفق تقديره، القادر على تغيير موازين القوى في تلك الساحة، وفي النتيجة، تلبية المطالب الإسرائيلية. استناداً إلى هذه الرؤية، قال إن «الأهم بالنسبة إلى إسرائيل هو التوافق مع الإدارة الأميركية الجديدة بشأن إيران وسوريا، والفلسطينيين».

رغم هذه العوامل، تتسم مواقف ليفي بصراحة مباشرة في تحديد الموقف الإسرائيلي الرسمي من تولي شخص الأسد لمنصب الرئاسة، ومما تسميه إسرائيل النفوذ الإيراني، في إشارة إلى الدعم الذي تقدمه الجمهورية الإسلامية إلى سوريا بصفقتها دولة داعمة للمقاومة وتقف في وجه إسرائيل.



بعد إخفاقات «تطويع» سوريا بات إخراج الأسد مطلباً إسرائيلياً



ومع أن الأخيرة لا تهتم - ابتداءً - بالهوية الفردية، أو الفكرية أو التنظيمية لمن يتولى رئاسة سوريا، إنما ما يهمها أن تكف دمشق، كما عثر من هم في موقع صناعة القرار السياسي والعسكري في تل أبيب، عن كونها معادية لإسرائيل وتتبنى خيار دعم المقاومة في لبنان وفلسطين.

لذا، ما فعله ليفي أنه طبق هذا المفهوم على الواقع السوري، وعثر عن الخلاصة التي يعرفها وتتبنها المؤسسة السياسية والعسكرية. ويأتي موقف وزير الأمن الإسرائيلي في سياق ميداني وتوقيت سياسي بات فيهما إظهار المواقف الصريحة مطلباً إسرائيلياً، جراء الهزائم

بغداد تردّ: قرار بقاء القوات الأجنبية داخلي

بعد إعلانات واشنطن على لسان وزير دفاعها أشتون كارتر أنها باقية في العراق، خرجت بغداد لتمنح رفضها ذلك، وتؤكد أن إبقاء قوات أجنبية مرهون بقرارها حصراً

رد المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي على وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر، نافياً اتخاذه قراراً بإبقاء جزء من قوات «التحالف الدولي» في العراق بعد انتهاء المعركة ضد تنظيم «داعش». ورهن مكتب العبادي «بقاء تلك القوات من عدمه بقرار عراقي خالص يتخذه رئيس مجلس الوزراء»، مؤكداً «عدم وجود قوات أجنبية تقاوت على الأرض في العراق».

وقال كارتر، أول من أمس، إن «الجيش الأميركي وشركاءه الدوليين يحتاجون إلى البقاء في العراق، حتى بعد الهزيمة المرتقبة لتنظيم داعش في الموصل»، ما دفع بغداد إلى الرد على واشنطن، مؤكداً أن «العبادي حريص جداً على تطوير القوات الأمنية العراقية بكل صنوفها وتعزيز قدراتها»، مضيفةً أن «الحكومة لم تتخذ أي قرار ببقاء قوات أميركية أو غيرها».

وفي السياق، توقع كارتر أمس استعادة مدينة الموصل من سيطرة «داعش» قبل أن يتسلم الرئيس المنتخب دونالد ترامب منصبه رسمياً في العشرين من شهر كانون الثاني المقبل، واصفاً المعركة بـ«الصعبة».

في غضون ذلك، رفعت رئاسة مجلس النواب العراقي، أمس، جلسة استكمال التصويت على قوانين الموازنة المالية لعام 2017 إلى يوم غد الأربعاء. وعزت مواقع إخبارية عدة سبب التأجيل إلى «الخلافات الناشئة بين التحالف الوطني (برئاسة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري) من جهة، وتحالف القوى (المدعوم من رئيس مجلس النواب السابق أسامة النجيفي) من جهة أخرى، على خلفية مخصصات الحشد العشائري في قانون الموازنة»، مشيرة إلى أن «جدول أعمال الجلسة تضمن أيضاً التصويت على ميزانية مجلس العليا والسلطة القضائية، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان». وأخفق مجلس النواب لأول من أمس في إقرار قانون الموازنة المالية للعام المقبل 2017، بعد التصويت على أكثر من 50 مادة خلال نحو ست ساعات.

وفي سياق منفصل، بحث رئيس ائتلاف «دولة القانون» نوري المالكي، أمس، مع السفير الأميركي دوغلاس سيليمان التطورات الأمنية والسياسية وسير عمليات «قادمون يا نينوى». وأكد المالكي ضرورة «بذل المزيد من الجهود لتجنب الخلافات والصراعات التي تؤثر في أمن واستقرار شعوب المنطقة»، موضحاً أن «الانتصارات التي يحققها العراقيون في حربهم ضد الإرهاب أعطت دافعاً كبيراً لتوحيد المواقف السياسية نحو تحقيق الوحدة والوئام الوطني»، فيما أكد السفير الأميركي التزام بلاده بدعم العراق في حربه ضد الإرهاب.

ميدانياً، خيم الهدوء الحذر على مدينة الموصل وأطرافها، في حين تمكّنت قوات «الحشد الشعبي» من إحباط عملية تسلل مسلحي «داعش» غربي مطار تلعفر. بدورها، أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين، أمس، ارتفاع أعداد النازحين من مدينة الموصل إلى 90 ألف نازح، منذ انطلاق عمليات استعادة المدينة، مشيرة إلى أن «اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين في العراق» صادقت على تخصيص 500 مليون دينار عراقي (416 ألف دولار) لوزارة الصحة لتقديم الدعم الكافي لمعالجة الجرحى من القوات الأمنية والنازحين.

